

العنف ضد المرأة في سوريا: الخروج من الصمت

تقرير موجز

بناء على بعثة تقييم الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان
التي تمت في الأردن في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢

المادة ١: يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة

والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء. المادة ٢: لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. فضلاً عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلاً أو تحت الوصاية أو غير متمتع

بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي



قائمة المحتويات

٤	قائمة بالمختصرات
٥	الملخص التنفيذي
٦	الجزء I: المقدمة
٦	أ. منهج التقرير ومجاله
٧	ب. الصعوبات الخاصة بتوثيق العنف الجنسي
	الجزء II: العنف الجنسي وأشكال العنف الأخرى التي تمارس ضد المرأة في سياق الأزمة السورية
٩	أ. الأزمة السورية: ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب
١١	ب. الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى
١٥	ج. اختطاف النساء في سوريا: «أداة للإرهاب»
١٨	التوصيات
٢٠	الملحق

إن مجلس الأمن [التابع للأمم المتحدة]:

«٩. يطلب إلى جميع الأطراف في الصراع المسلح أن تحترم احتراماً كاملاً القانون الدولي المنطبق على حقوق النساء والفتيات وحمايتهن وخاصة باعتبارهن مدنيات، ولا سيما الالتزامات المنطبقة على هذه الأطراف بموجب اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافي لعام ١٩٧٧، واتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٧، وبروتوكولها الاختياري لعام ١٩٩٩، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام ١٩٨٩، وبروتوكولها الاختياريين المؤرخين ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، وأن تضع في الاعتبار الأحكام ذات الصلة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛

١٠. يدعو جميع الأطراف في الصراعات المسلحة إلى أن تتخذ تدابير خاصة تحمي الفتيات والنساء من العنف القائم على أساس الجنس في حالات الصراع المسلح، لا سيما الاغتصاب والأشكال الأخرى للإيذاء الجنسي.

١١. يشدد على مسؤولية جميع الدول عن وضع نهاية للإفلات من العقاب ومقاضاة المسؤولين عن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بما في ذلك تلك المتعلقة بما تتعرض له النساء والفتيات من عنف جنسي وغيره من أشكال العنف، ويؤكد، في هذا الصدد، ضرورة استثناء تلك الجرائم من أحكام العفو والتشريعات ذات الصلة، حيثما أمكن.

١٢. يطلب إلى جميع أطراف الصراعات المسلحة أن تحترم الطابع المدني والإنساني لمخيمات ومستوطنات اللاجئين، وأن تراعي الاحتياجات الخاصة للمرأة والفتاة بما في ذلك لدى تصميم تلك المخيمات والمستوطنات؛ ويشير إلى قراره (١٢٠٨)، المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ و (١٢٩٦) المؤرخ في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بتاريخ ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠ بشأن المرأة والسلام والأمن (مجترأ)

قائمة المختصرات

- AWO: Arab Women Organisation - منظمة المرأة العربية
CBO: Community-based organisation - منظمة مجتمعية
CEDAW: Convention on the Elimination of all forms of Discrimination Against Women - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)
FIDH: International Federation for Human Rights - الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان
FSA: Free Syrian Army - الجيش السوري الحر
GBV: Gender-based violence - العنف الجندي
HRW: Human Rights Watch - منظمة هيومن رايتس ووتش
ICC: International Criminal Court - المحكمة الجنائية الدولية
IRC: International Rescue Committee - لجنة الإنقاذ الدولية
NGO: Non-governmental organisation - منظمة غير حكومية (لأغراض الترجمة العربية تستخدم أيضاً بمعنى: منظمة مجتمع مدني)
SWA: Syrian Women Association - رابطة المرأة السورية (سوا)
UN: United Nations - الأمم المتحدة
UNHCR Office of United Nations High Commissioner for Refugees - مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة
UNFPA: United Nations Population Fund - صندوق الأمم المتحدة للسكان
WHO: World Health Organisation - منظمة الصحة العالمية

الملخص التنفيذي

في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ قامت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بالتعاون مع منظمة المرأة العربية، بإرسال بعثة تقصي حقائق دولية لمقابلة السيدات السوريات اللاتي قمن بالفرار من الأزمة التماساً للجوء في الأردن. ركزت البعثة على مردود النزاع القائم وأثاره على السيدات وسعت إلى توثيق أشكال بعينها من العنف الذي يستهدف المرأة. زار وفد الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ثلاثة مخيمات لاجئين، هي الزعتري، وحديقة الملك عبد الله، وسايبر سيتي، وعقدت اجتماعات مع ٨٠ لاجئة يعشن خارج المخيمات «الرسمية» في عمان والرصيفة والظليل وسما السرحان (محافظة الزرقاء).

ما زال من الصعب للغاية قياس مجال جرائم العنف الجنسي أو الوصول إلى استنتاجات عن أنماط هذه الجرائم، لا سيما بسبب حالة الوصم المحيطة بهذه الجرائم. غير أن جميع من قابلنا أفدنا بأنهن شهدن على أو سمعن بحالات عنف جنسي وقلن إن الخوف من التعرض للاغتصاب دفعهن إلى اتخاذ قرار مغادرة سوريا. أدلت عدة سيدات تمت مقابلتهن بروايات غير مباشرة عن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي التي ارتكبتها قوات موالية للحكومة أثناء عمليات تفتيش المنازل، وإثر التوقيف لدى نقاط التفتيش ورهن الاعتقال. هناك أيضاً روايات عن ارتكاب الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة مثل هذه الجرائم.

تحدثت الكثيرات ممن أجريت معهن مقابلات عن مخاطر اختطاف السيدات، من قبل جميع أطراف النزاع، من أجل انتزاع معلومات أو للمساومة بهن لإطلاق سراح سجناء.

طبقاً لعدة سيدات ومنظمات توفر خدمات الدعم، ففي بعض الأحيان تقوم أسر الناجيات بإجبار السيدات اللاتي تعرضن للاغتصاب على الزواج من أجل «إنهاء الموضوع».

تفرض مخاطر الوصم والرفض التي تعاني منها الناجيات ثقافة من الصمت، تحول دون إبلاغ السيدات عن جرائم العنف الجنسي. نتيجة لذلك، فإن الأغلبية العظمى ممن يحتجن إلى مساعدات طبية ودعم نفسي-اجتماعي لا تتاح لهن هذه الخدمات المطلوبة.

تعرض الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في نهاية هذا التقرير الموجز توصيات موجهة إلى مختلف الأطراف المعنية.



الجزء ١ - المقدمة

أ - منهج التقرير ومجاله

قامت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بالتعاون مع منظمة المرأة العربية،^١ بإرسال بعثة تقصي حقائق دولية^٢ لمقابلة اللاجئات السوريات^٣ في الأردن في الفترة من ١٣ إلى ٢٢ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢، من أجل توثيق العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد النساء والفتيات التي شهدتها النزاع الجاري في سوريا. كانت البعثة تهدف إلى دعم وتعزيز التوثيق والتوعية بالجرائم التي تستهدف المرأة في النزاع الجاري في سوريا، من أجل الإسهام في جهود محاربة الإفلات من العقاب على هذه الجرائم.

كما سعت البعثة إلى الإسهام في التعرف على احتياجات الناجيات وإلى تحسين إتاحة خدمات الدعم. ولتحقيق هذا الهدف، تسعى منظمة المرأة العربية إلى إعداد مشروع دعم نفساني-اجتماعي يُعنى باللاجئات السوريات في الأردن تحديداً. سوف يُنفذ المشروع بالشراكة مع منتدى المرأة العربية ونساء ضد العنف، وهما شبكتان إقليميتان نشطتان تطالبان بالمساواة بين الجنسين وبتحسين الأوضاع الاجتماعية والقانونية للمرأة في العالم العربي.^٤

وبالتعاون مع منظمة المرأة العربية، زار وفد الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان مخيمات اللاجئين «الرسمية» الثلاثة في الأردن، وهي: «الزعتري (محافظة المفرق)، حديقة الملك عبد الله وسايبر سيتي (محافظة إربد). تم عقد جلسات مجمعة مع ٧٥ لاجئة سورية يعشن خارج المخيمات «الرسمية» في عمان وقرى قريبة في الرصيفة والظليل وسما السرحان (محافظة الزرقاء). فضلاً عن ذلك تم إجراء خمس مقابلات فردية مع لاجئات في تجمعات سكنية حضرية وريفية في الأردن. كما التقى الوفد بمقدمي خدمات، بينهم منظمات مجتمعية، ومنظمات غير حكومية، وهيئات بالأمم المتحدة تعنى بمساعدة اللاجئين السوريين في الأردن (انظر الملحق للاطلاع على قائمة بأسماء المنظمات التي قابلتها البعثة).

اتبعت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بروتوكولاً أخلاقياً محكماً أثناء عملية جمع الشهادات. هدفت الأساليب المستخدمة تحديداً إلى ضمان عدم كشف البيانات الشخصية وتقليص مخاطر عودة الناجيات لمعايشة تجاربهن المؤلمة. اشتمل هذا البروتوكول على التعريف بخدمات الدعم الطبي والنفساني-الاجتماعي المطلوبة قبل السعي للحصول على معلومات ممن أجريت معهن المقابلات. تم إخبار السيدات اللائي قررن الكشف عما تعرضن له من تجارب لوفد الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بأن المعلومات ستستخدم في توعية المجتمع الدولي بالعنف الجنسي

الذي يحدث في سياق الأزمة السورية، وفي تحريك الجهود الدبلوماسية، والآليات السياسية والقضائية على المستويات الوطني والإقليمي والدولي.

أدلى بالتجارب المعروضة في التقرير لاجئات فررن من سوريا بين يونيو/حزيران وديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ وممثلات عن المنظمات التي تدعمهن. هذه الشهادات الحديقة توفر مؤشراً على طبيعة الجرائم التي تستهدف المرأة في سياق الأزمة الجارية بسوريا. كما استفاد التقرير من مقابلات أخرى أجرتها الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان مع مدافعين سوريين عن حقوق الإنسان ونشطاء آخرين، وكذلك من تقارير لمنظمات سورية ودولية.

ب - الصعوبات الخاصة بتوثيق العنف الجنسي

من الصعوبة بمكان توثيق جرائم العنف الجنسي في السياق السوري. فالناجيات يبدين بشكل عام التردد إزاء الحديث عما مررن به، تحديداً بسبب حالة الوصم والضغط الثقافية والاجتماعية والدينية.^٥ كانت العديد من أعمال العنف ضد المرأة التي اطلع عليها وفد الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان على صلة بوقائع حدثت لآخرين - إحدى القرى، جارة، صديقة. أدلت قليات بشهادات مباشرة. هناك منظمات وأفراد وهيئات أخرى أفادت بمواجهة الصعوبات ذاتها. أشار مشروع «نساء تحت الحصار» التابع لمركز إعلام المرأة، وقد دأب على جمع أدلة عن جرائم العنف الجنسي في سوريا، أشار إلى هذه الحقيقة: «البيانات عن هذا النوع من أنواع العنف يصعب للغاية الوصول إليها لأن... الناجيات كثيراً ما يقمن بالفرار من المنطقة أو يلتزمن الصمت ببساطة... بدافع من الخوف والإحساس بالخزي».^٦ طبقاً لتحديث عن الوضع أعدته لجنة تقصي الحقائق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية في مارس/آذار ٢٠١٣: «تستمر أنشطة استخلاص الشهادات عن العنف الجنسي من الضحايا وشهود العيان. ما زال من الصعب للغاية جمع شهادات مباشرة بسبب ثقافة الصمت التي تحول دون الإبلاغ عن الانتهاكات».^٧

وطيلة بعثة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في الأردن، أفاد ممثلو منظمات المجتمع المدني المعنية بالغوث الإنساني وهيئات الأمم المتحدة بإحالة حالات قليلة إليهم بشأن مزاعم بالعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، فيما يخص السيدات السوريات أثناء النزاع. في حين قال أغلب مقدمو المساعدات الإنسانية الذين يتعاملون مع اللاجئين السوريين إنهم مجهزين بتوفير خدمات الدعم للناجيات من العنف الجنسي، فلم تذهب إليهن الناجيات. شدد من أجريت معهم المقابلات على أن مشكلة عدم الإبلاغ عن هذه الانتهاكات أمر لا يعكس مجال وقوع هذه الجرائم ومدى انتشارها.

٥. طبقاً لتقرير صدر مؤخراً عن منظمة الصحة العالمية فإن «للعنف الجنسي تبعات اجتماعية ونفسية عدة. التبعات الاجتماعية قد تشمل: الوصم بالعار، التمييز، الحجر. التبعات على الصحة النفسية/العقلية تتراوح بين التوتر ولوم الذات والإحساس بالعزلة، إلى جملة من الاضطرابات النفسية، منها الاكتئاب واضطرابات الضغط التالي للصدمة، وغيرها من اضطرابات القلق والتفكير في الانتحار وغير ذلك من أشكال إيذاء النفس». انظر: Mental health and psychosocial support for conflict-related sexual violence: 10 myths", WHO, 2012: http://www.who.int/reproductivehealth/publications/violence/rhr12_17/en/index.html

٦. انظر موقع مشروع «نساء تحت الحصار»:

<http://www.womenundersiegeproject.org/blog/entry/the-cartography-of-suffering-women-under-siege-maps-sexualized-violence-in-syria>

٧. انظر تحديث شفهي للجنة تقصي الحقائق الدولية المستقلة، ١١ مارس/آذار ٢٠١٣: http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/ColSyria/PeriodicUpdate11March2013_en.pdf

١. انظر موقع منظمة المرأة العربية: www.awo.org.jo

٢. تكون وفد البعثة من سيدات لديهن خبرات في العنف الجندي وحقوق الإنسان في المنطقة: رولا أسد، صحفية وعضوة في سوريات (منظمة مجتمع مدني سورية معنية بحقوق المرأة)، كاترين بيركس، مديرة برنامج المركز الأفريقي لدراسات السلم والعدل (ACJPS)، جين سولزر، محامية وعضوة في فريق محامي الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، عايدة توما، رئيسة نساء ضد العنف (SALMA)، ليلى حمارة، مديرة المشروعات في منظمة المرأة العربية، دانا أبو شام، منسقة مشروع في منظمة المرأة العربية. وقامت سامية شطارة بالترجمة الفورية بين العربية والإنجليزية.

٣. المصطلح «الاجئات» سوف يستخدم في هذا التقرير في الإشارة إلى السوريات اللائي فررن من بلدهن بسبب النزاع والأزمة الإنسانية. غير أن أغلب المذكورات لم يسجلن رسمياً كلاجئات لعدة أسباب. لمزيد من التفاصيل عن أوضاع اللاجئات السوريات في الأردن، انظر تقرير الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان المزمع نشره في مايو/أيار ٢٠١٣.

٤. في عام ٢٠١٢ أسست الشبكتان مشروعاً مشتركاً في الأردن ولبنان يهدف إلى كشف الانتهاكات المرتكبة ضد اللاجئات السوريات، لا سيما جرائم العنف الجنسي وكذلك التوعية والحشد من أجل حماية المرأة (بناء على قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بتاريخ ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠).

الجزء ٢ – العنف الجنسي وأشكال العنف الأخرى التي تمارس ضد المرأة في سياق الأزمة السورية

أ – الأزمة السورية: ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب

• انتهاكات جسيمة مستمرة ضد السكان المدنيين

منذ اندلاع الأزمة السورية في مارس/ آذار ٢٠١١ راح وضع حقوق الإنسان هناك يتدهور بلا توقف. منذ سبتمبر/ أيلول ٢٠١١ راحت اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في سوريا – التي حدد ولايتها واختصاصاتها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة – تردد تحذيرات منظمات حقوق الإنسان وتكشف عن انتهاكات جسيمة ترتكبها القوات النظامية السورية والأطراف الأخرى في النزاع.

ولقد حمى وطيس القتال العنيف بين قوات بشار الأسد وجماعات المتمردين المسلحة، وفي يوليو/ تموز ٢٠١٢ أصبح الوضع يرقى إلى كونه نزاع دولي داخلي، بموجب القانون الدولي الإنساني، حسب تقدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

في تقرير نشرته لجنة تقصي الحقائق في سوريا في فبراير/ شباط ٢٠١٣ قالت: «استمر الوضع الخاص بحقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية في التدهور. منذ ١٥ يوليو/ تموز ٢٠١٢ شهد النزاع المسلح بين القوات النظامية والجماعات المسلحة المعارضة للحكومة تصعيداً. تزايد انقسام النزاع على خطوط مذهبية وطائفية مع تزايد تطرف وعسكرة أطراف النزاع»^٨. وقت كتابة هذه السطور، كانت الانتهاكات الجسيمة التي تستهدف السكان المدنيين السوريين مستمرة بلا هوادة.

تم بالفعل إعداد توثيق جيد من أطراف عدّة وعلى نطاق واسع للتوقيف والاعتقال التعسفيين، والإعدام خارج نطاق القضاء، والاعتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى، وأعمال الاختطاف والاختفاء القسري واستخدام السلطات السورية والمليشيات الموالية للحكومة (معروفة بمسمى الشبيحة^٩) للتعذيب. هذه الانتهاكات التي ارتكبت في سياق هجمات واسعة النطاق عشوائية الطابع على مناطق مدنية وفي استهداف ظاهر للمدنيين، يمكن أن ترقى لكونها جرائم ضد الإنسانية. ومع اشتداد القتال وتطور الأزمة لتتحول إلى نزاع داخلي مسلح، فإن الانتهاكات التي ترتكبها جميع أطراف النزاع قد ترقى لكونها جرائم حرب أيضاً.

تعد محافظتي درعا وحمص من مناطق التظاهر الأساسية وتم استهدافها بعد بدء المظاهرات فيها بأقصى أعمال القمع التي ارتكبتها القوات الحكومية. كانت العمليات العسكرية – وبينها

لاحظت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان أن في مخيمات اللاجئين «الرسمية»، كانت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة تطبق نظماً لإحالة حالات العنف الجندي إلى جهات الدعم للتعامل مع هذه الحالات، في حال الإبلاغ بوقوعها. وعلى النقيض، وفي المناطق الحضرية، حيث استقرت الأغلبية العظمى من اللاجئين السوريين، لم تبدأ نظم الإحالة هذه في العمل بعد.

أعربت جميع السيدات اللائي قابلتهم الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان عن عدم الإلمام بما يكفي بقنوات الرعاية الصحية الرئيسية وعن مواجهة صعوبات في الوصول إليها. على حد علم الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وقت البعثة، كانت «مستقبل سوريا المشرق» فقط – وهي جمعية من الأطباء والأخصائيين النفسيين تعمل على توفير الدعم الطبي والنفساني-الاجتماعي للاجئين السوريين في الأردن – هي التي تقدم مساعدات استباقية من هذا النوع للأفراد والعائلات. تعرف الفدرالية الدولية بأن وقت كتابة هذه السطور، كانت هيئات الأمم المتحدة على الأرض تبحث في هذا الأمر، لا سيما المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

كانت اللاجئات السوريات اللائي وافقن على الحديث مع وفد الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في حالة «الناجيات». شهدن على أو خضعن بشكل مباشر ضحايا لجرائم عنيفة لأقصى درجة في سوريا. تعرضت أغلبهن لرحلة صادمة ومرهقة للغاية قبل الوصول إلى الأردن كلاجئات. كما كانت أغلبهن في حداد على من فقدوا، وقد ضاعت منهن بيوتهن وأجبرن على العيش في بيئة جديدة صعبة للغاية، داخل وخارج مخيمات اللاجئين. مثار القلق الأساسي الذي تم إبداءه لوفد الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان كان الاحتياجات الإنسانية العاجلة.

٨. انظر التقرير الرابع للجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في سوريا، ١٨ فبراير/ شباط ٢٠١٣:

http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/ColSyria/A.HRC.22.59_en.pdf

٩. كلمة «شبيحة» تعني «شخص لاأخلاقي». هذا المصطلح مستخدم بوفرة لوصف الجماعات المسلحة أو المليشيات التي تضم مقاتلين مواليين للحكومة في سوريا.

عمليات على حمص التي تزايد اعتبارها «عاصمة» للمقاومة – في فبراير/شباط ومارس / آذار ٢٠١٢ مكثفة للغاية ومصحوبة بانتهاكات جسيمة واسعة النطاق لحقوق الإنسان. وفي مناسبات عديدة قصفت القوات الحكومية حمص وأدى القتال المطول فيها إلى تحويل المدينة إلى أنقاض.

أسفر النزاع الحالي عن أزمة إنسانية ضخمة، مع تحول مئات الآلاف من المدنيين إلى نازحين داخليا وخروج أكثر من مليون لاجئ إلى دول الجوار (لا سيما لبنان والأردن وتركيا ومصر). أغلب اللاجئين السوريين الذين وفدوا على الأردن منذ بداية الانتفاضة جاءوا من مدن ومناطق بدرعا وحمص.^{١٠}

• جرائم العنف الجنسي

قامت هيئات وممثلون عدة للأمم المتحدة وكذلك منظمات مجتمع مدني دولية وسورية، بتوثيق جرائم العنف الجنسي المرتكبة أثناء الأزمة السورية. في تقرير لجنة الإنقاذ الدولية الصادر في يناير/كانون الثاني ٢٠١٣، وصفت «الاعتصام سمة بارزة ومقلقة في الحرب الأهلية السورية».^{١١}

وفي أغسطس/آب ٢٠١٢ أشارت اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في سوريا التابعة للأمم المتحدة إلى أن هناك «أسس مقبولة للاعتقاد بأن الاعتصام والاعتداء الجنسي وقعا ضد رجال ونساء وأطفال على يد القوات الحكومية والشبيحة. كما كان الاعتصام والاعتداء الجنسي جزءاً من أعمال التعذيب في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية».^{١٢} وفي ١٨ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣ أفادت وكالة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ فاليري أموس بأن القلق يساورها إزاء «الطبيعة الآثمة والعشوائية للعنف الذي يحدث وتساعد معدلات العنف الجنسي، التي تؤثر على السيدات» في سوريا.^{١٣}

كما ظهرت تقارير عن جرائم عنف جنسي ارتكبتها جماعات مسلحة معارضة للحكومة. ذكرت اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في سوريا إنه وبناء على المعلومات المحدودة التي وصلتها، فليس من الممكن الخروج باستنتاج عام عن الاعتصام أو العنف الجنسي على يد جماعات المعارضة المسلحة.^{١٤} لكن في ١٥ فبراير/شباط ٢٠١٣ ذكرت ممثلة الأمين العامة

الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في النزاعات، زينب حواء بنجورا أن: «المدنيون العالقون بالفعل في دائرة مفرغة من العنف هم أيضاً مستهدفون من قبل جميع أطراف النزاع بالعنف الجنسي».^{١٥}

بموجب القانون الدولي، فمن الممكن أن ترقى مثل هذه الجرائم لكونها جرائم ضد الإنسانية، إذ أنها تقع في إطار هجمة موسعة وممنهجة ضد السكان المدنيين. في أغسطس/آب ٢٠١٢ قالت اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في سوريا: «بعد أن توصلنا من قبل إلى أن العمليات العسكرية مثل التي [قادتتها القوات الحكومية] في حمص في فبراير/شباط ومارس / آذار [٢٠١٢] وفي الحفة في يونيو/حزيران [٢٠١٢] كانت جزءاً من هجمة موسعة أو ممنهجة ضد السكان المدنيين، فإن اللجنة ترى أن أعمال الاعتصام المرتكبة في إطار هذه الهجمات، التي تمت بعلم المهاجمين، يمكن أن تخضع للملاحقة القضائية كجرائم ضد الإنسانية».^{١٦}

وفي حال ارتكاب هذه الجرائم على صلة بنزاع مسلح، يمكن أن ترقى هذه الجرائم أيضاً لكونها جرائم حرب.

ب – الاعتصام وأشكال العنف الجنسي الأخرى

• **الجرائم المرتكبة أثناء تفتيش البيوت وعند نقاط التفتيش وأثناء الاحتجاز** كانت أغلب ادعاءات الاعتصام وأشكال العنف الجنسي الأخرى التي اطلع عليها الوفد قيل إن القوات الحكومية والشبيحة هي من ارتكبتها، أثناء تفتيش البيوت، وعند التوقيف لدى نقاط التفتيش، وأثناء الاحتجاز. في بعض الحالات، تم الاعتداء على السيدات في أماكن عامة أو أمام أقارب لهن.

روت سيدة سورية للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان تجربتها أثناء الاحتجاز بعد أن أوقفها شبيحة لدى نقطة تفتيش:

«في أغسطس/آب ٢٠١٢ وأنا في طريقي إلى العمل صباحاً، تم إيقافني عند نقطة تفتيش في حرستا [مدينة تقع شمال شرقي ريف دمشق]. طلبوا الاطلاع على هويتي وأخرجوني من مقعدي عندما رفضت النزول من الحافلة. أخذ جندي هاتفي الخليوي وأخذني إلى عربة متوقفة على مسافة من نقطة التفتيش. كانت في السيارة فتاتين. كنت خائفة للغاية أن يغتصبوني. كانت إحداهما تبكي.

كنت معصوبة العينين مقيدة اليدين. بعد ساعة في السيارة، عرفت أننا غادرنا دمشق. عندما توقفنا، أخذونا إلى استوديو، اكتشفت فيما بعد أنه مقر للشبيحة. زاد خوفي من الاعتصام. قالوا لنا إنهم لن يأخذونا إلى الفرع [الأمن/المخابرات] لأنهم لا يريدون أن ندخل السجن. أحد الرجال الذين اختطفوني قال لي إنني أعجبه، فزاد خوفي. بدأوا في

^{١٥} انظر بيان زينب حواء بنجورا في:

UN envoy calls on all parties in Syria conflict to cease acts of sexual violence", UN News Centre, 15 February 2013, available at: <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=44160#UUh8N33RITg>

^{١٦} انظر التقرير الثالث المذكور أعلاه الصادر عن اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في سوريا، ١٥ أغسطس/آب ٢٠١٢.

^{١٠} انظر على سبيل المثال منظمة كير الدولية:

CARE International, "Syrian Refugees in Jordan: 'People were killed in the streets outside our home'", 27 November 2012, <http://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syrian-refugees-jordan-%E2%80%9Cpeople-were-killed-streets-outside-our-home%E2%80%9C>

^{١١} انظر لجنة الإنقاذ الدولية:

International Rescue Committee (IRC), Syria: A Regional Crisis, January 2013: <http://www.rescue.org/sites/default/files/resource-file/IRCReportMidEast20130114.pdf>

^{١٢} انظر التقرير الثالث للجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في سوريا، ١٦ أغسطس/آب ٢٠١٢:

<http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session21/A-HRC-21-50-en.pdf>

^{١٣} انظر مركز أخبار الأمم المتحدة «مسؤولو الأمم المتحدة قلقون من آثار العنف المنهج على المدنيين في سوريا»:

UN officials alarmed by effect of systematic violence on civilians in Syria", UN News Centre, 18 January 2013, available at <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=43961&Cr=syria&Cr1=#.UPpkdL-9Kc0>

^{١٤} انظر التقرير الرابع للجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في سوريا، ١٨ فبراير/شباط ٢٠١٢، صفحات ١٧ و٧٨:

http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/ColSyria/A.HRC.22.59_en.pdf

استجوابنا في حجرة منفصلة. كانت إحدى الفتاتين اللتين اختطفنا موالية للنظام، بعد البحث في هاتفها وجدوا صوراً لبشار الأسد وأغاني مؤيدة للنظام، فأفرجوا عنها. الرجل الذي قال إنني أعجبه طلب استجوابي. عندما أخذني إلى الحجرة، وجدتها صغيرة للغاية. شعرت بالخوف وطلبت عدم دخول الحجرة معه وأن يتم استجوابي أمام الآخرين، لكنه ضربني وأجبرني على الدخول. ثم بدأ في ملامستي، وضع يديه على شفتي وراح يلعب بها. قال لي إنني احتجرت لأن صديقة لي اعترفت بأنني ناشطة في الثورة. أنكرت هذا الكلام.

بقينا في الاستوديو من العاشرة صباحاً إلى الثالثة مساءً. ثم أخذونا إلى بيت صغير للغاية. بعد وهلة، دخل رجلان وقالوا لنا أننا لسنا محتجرات، لكن تم اختطافنا. قام سكان حرسنا باختطاف [تم حجب الاسم] و[تم حجب الاسم] وأننا اختطفنا للمبادلة عليهما. في الليل جاء ثلاثة شبان مع رجل مسن. أوثق أحدهم رباط يدي وقدمي وكمم فمي وأجلسني على الأرض. بعد قليل بدأ الاثنان في الاقتراب مني، لامسوا كل جزء من جسدي ومناطق الحساسة. بدأوا في الشرب وراحوا يأتون إليّ مرات كثيرة، لكن لم يغتصبوني.^{١٧}

هناك رجل سوري تم احتجازه ثلاث مرات^{١٨} على يد القوات الموالية للنظام قال للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان إنه ذات مرة أثناء احتجازه في فرع (أمن) الخطيب في دمشق، شهد على تعذيب وعنف جنسي ضد ثلاث طالبات جامعات:

«أجبروهن على التجرد من ثيابهن تماماً أمام ٤٢ سجيناً. رفضت إحدى الفتيات خليج ملابسها التحتية لأن عندها الدورة الشهرية، لكنهم أجبروا على التجرد من الثياب. كن يتعرضن للسب طوال الوقت ويوجه إليهن كلام جنسي. أجبروهن على الركوع والوقوف، ثم اقترب رجال منهن وبدأوا في الإمساك بأجسادهن والتجروّ عليهن. كان من الواضح من أجسادهن أنهن تعرضن للضرب.

عرفت أنهن قد جلبن من فرع مكافحة الإرهاب. مشهد التحرش بالفتيات هذا أمامي دام نحو ١٥ دقيقة...

في الثكنات التي كنت بها، كان أغلب السجناء في عزلة، وهم من المعروفين بمشكلاتهم مع أفراد الأمن. أعتقد أنهم جعلونا نشاهد ما يحدث للفتيات عمداً كنوع من التهديد، ليعرفونا بأنهم قد يفعلون نفس الشيء مع «نساتنا» إذا استمر نشاطنا المعارض للنظام.^{١٩}

١٧. مقابلة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان مع لاجئة سورية. القاهرة، مصر. ١ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٢.

١٨. مقابلة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان مع لاجئ سوري، عمان، ١٩ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢.

«تم القبض على مرة أخرى في شارع بحرسنا في ريف دمشق على يد رجال في ثياب رسمية. وضعوني في سيارة مع آخرين كانوا قد قبضوا عليهم. وضعونا في فناء مستشفى الشرطة في حرسنا وكانوا يجلبون المزيد من المحتجزين، بشكل متكرر، ويضعونهم في الفناء. كنا رجال ونساء أطفال ومسنين. من العاشرة صباحاً إلى الرابعة مساءً، كنت مثل الآخرين أتعرض للضرب المبرح. حتى إن بعض الأطباء والمرضين في المستشفى شاركوا في الضرب، وكانوا يصفون ويركلون، ويضربوننا بأسلاك كهربائية. راح المرضون يرددون في غضب: «العلويون أبادوكم، اليس كذلك؟»

في المساء، وضعوني على متن حافلة مع مجموعة رجال. وفيما كنا بالحافلة، تعرضنا للضرب وأجبرنا على ترديد شعارات تشيد ببشار الأسد. عندما وصلنا فرع المخابرات، كنا قد جردنا من ثيابنا تماماً من أجل إجراء تفتيش علني. ثم قالوا لنا إن نتردي سراويلنا التحتية وبدأوا في ضربنا. ثم أخذوا كل مجموعة إلى سجن. وضعوني في الحبس الانفرادي. من بين أشكال التعذيب التي تعرضت لها هراوة ملفوفة في قطعة قماش مبللة يضعونها على جسدي ويسري فيها تيار كهربائي. ثم ضربوني على رأسي كثيراً. كانوا أحياناً يحرقونني بشمعة أو قداحة في مناطق جسدي الحساسة. تعرضت للتعذيب الذي حط من كرامتي كرجل. في الليل كانوا يخرجونني إلى ساحة السجن المشرفة على بيوت مدنية. كنت أعري من ثيابي التحتية ثم يجبروني على السير على الأسفلت على مرفقيّ وركبتيّ. كان الحراس يصفون على ظهري أحياناً. نهضت يدي وساقي. أثناء الاستجواب أرادوا أن أعطيتهم أسماء أشخاص يعملون بلجان التنسيق واسماء ضباط جيش يتعاونون مع الثورة.»

١٩. مقابلة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان مع لاجئ سوري، عمان، ١٩ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢.

كما أفاد أطباء وأخصائيون نفسيون من جمعية مستقبل سوريا المشرق، ممن يعاونون اللاجئات السوريات، بأنهم عالجوا سيدات تعرضن للاغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي. قال أحد الأطباء إنه عالج فتاة سورية أجبر الأمن شقيقها على أن يغتصبها.^{٢٠} هناك مقدم خدمة آخر قدم مساعدات لسيدة قالت إن قوات الأمن السورية احتجزتها مع ٢٠ سيدة أخرى عدة أيام في شقة سكنية. أفادت بأن المحتجزات تعرضن للحقن بمادة جعلتهن يشعرن بالوهن التام غير قادرات على مقاومة الاعتداءات الجنسية. أفادت بأن الجنود اغتصبوها ثم أخذوها إلى بناية «فرع فلسطين» من منشآت احتجاز المخابرات العسكرية السورية في دمشق.^{٢١}

في حين كانت أغلب الادعاءات التي وثقتها الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان عن الانتهاكات كانت مما ارتكبهت القوات النظامية والمالية للنظام، فهناك أيضاً تقارير عن ارتكاب جماعات مسلحة من المتمردين لمثل هذه الجرائم. هناك رجل سوري قابلته الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان شهد على أعمال عنف ارتكبتها عناصر من الجيش السوري الحر:

«رأيت عناصر من الجيش السوري الحر يختطفون فتاة جميلة معروفة بعلاقتها بشاب. قام خاطفوها من الجيش السوري الحر باغتصابها ثم قتلوها حتى لا تكشف ما فعلوه معها. رموا جثتها أمام بيتها وأذاعوا أنباء بأن الجيش السوري هو من فعل هذا [...]».

أفاد من أجريت معهم المقابلات بأن الخوف من الاغتصاب كان أحد الأسباب الرئيسية التي حملتهم على الفرار من سوريا. طبقاً للجنة الإنقاذ الدولية، وبناء على تقييمات أجريت في لبنان والأردن في عام ٢٠١٢،^{٢٢} «أحد أسباب فرار العائلات من محافظات حمص ودمشق ودرعا وإدلب كان الاعتقاد بوجود خطر الاختطاف والاعتصام».

هناك اشتباه على نطاق واسع بأن السيدات يتعرضن بشكل منتظم للانتهاكات الجنسية رهن الاحتجاز. هناك ناشط سوري قابلته الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان قال إن: «من حيث الممارسة يعتبر من المخزي أن تدخل سيدة مخفر شرطة حتى، والأمر أسوأ بكثير إذا تم القبض عليها أو أمضت فترة رهن الاحتجاز. يشتهب الناس عادة أن هذه السيدة تعرضت لانتهاكات جنسية في هذه الأماكن».^{٢٣}

طبقاً للجنة تقصي الحقائق الدولية الخاصة بسوريا، قالت اللجنة في مارس/ آذار ٢٠١٣: «يظهر من الشهادات غير المباشرة أن السيدات اللائي احتجزن لأي فترة من الفترات عند نقاط التفتيش أو في فروع المخابرات ربما تعرضن للاغتصاب وغيره من الاعتداءات الجنسية».^{٢٤}

٢٠. مقابلة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان مع جمعية مستقبل سوريا المشرق، عمان، ١٤ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢.

٢١. مقابلة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، عمان، ٢١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢.

٢٢. انظر تقرير لجنة الإنقاذ الدولية، «سوريا: أزمة إقليمية»، يناير/ كانون الثاني ٢٠١٣.

٢٣. مقابلة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان مع ناشط سوري، يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢ في تقرير «النساء والربيع العربي: أي ربيع للنساء؟» الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مارس/ آذار ٢٠١٢: <http://arabwomenspring.fidh.net>

٢٤. انظر التحديث الشفهي من لجنة تقصي الحقائق الدولية الخاصة بسوريا، ١١ مارس/ آذار ٢٠١٣. فقرة ٢٨:

http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/ColSyria/PeriodicUpdate11March2013_en.pdf

• الخزي والشرف

إن الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالتعرض للعنف الجنسي وغيره من أشكال العنف الجندري قوية للغاية في سوريا. فالثقافة المحافظة والتقاليد الدينية لا سيما في المناطق الريفية والمناطق الجنوبية من سوريا، تحظر على النساء والفتيات الحديث بحرية عن المسائل الحميمة والخاصة مثل العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد المرأة. كان من الواضح للوفد من المقابلات التي أجريت، أن هذه التقاليد مستمرة في أوساط اللاجئات السوريات في الأردن. أوضح الأطباء بجمعية مستقبل سوريا المشرق أن «نحن لا نعثر على حالات الاغتصاب بسبب الثقافة المتفشية وبسبب رفض الحديث علناً عن هذه الموضوعات».^{٢٥}

ولقد أوضحت لجنة تقصي الحقائق الدولية الخاصة بسوريا^{٢٦} أن المعتقدات الدينية للشعب السوري – وكذلك العوامل الثقافية والاجتماعية – خلفت ضحايا جرائم العنف الجنسي في إحساس بالخزي والصدمة و/أو الخوف من الوصم ومن ثم كن غير مستعدات للإبلاغ عن هذه الجرائم، مما صعّب للغاية من توثيق مجال انتشار هذه الجرائم.

طبقاً لأعضاء رابطة المرأة السورية الذين قابلتهم الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، لا توجد امرأة سورية تجرؤ على أن تكشف أو تناقش ما تعرضت له من عنف جنسي: «النساء لا يتحدثن عادة عن الانتهاكات التي تعرضن لها أو يتعرضن لها».^{٢٧}

وأكد ناشط سوري أن: «يكاد لا توجد سيدات يتقدمن بشكاوى من مثل هذه الجرائم أو حتى يتحدثن عنها. إذا عُرف بتعرض سيدة للاغتصاب، فلن يرغب أحد في الزواج منها».^{٢٨}

يمكن أن يسهم الوصم الاجتماعي والضغوط الأسرية في إحساس الخزي الذي تخبره السيدات ضحايا الاغتصاب والعنف الجنسي، وهو ما يؤدي في بعض الحالات إلى الانتحار. هناك سيدة تحدثت عن سيدتين تعرفهما، منهما فتاة تبلغ من العمر ١٧ عاماً، كانتا قد تعرضتا للاغتصاب على يد قوات النظام. أشارت إلى أنهما قامتا بالانتحار بعد التعرض للاغتصاب بقليل، وقد قامت إحدهما بإشعال النار في نفسها.^{٢٩}

هناك لاجئة سورية في مخيم لاجئين سايبير سيتي قالت للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان إن صديقة لها في دمشق تعرضت للاغتصاب على يد قوات النظام التي داهمت بيتها، والمفترض أن القوات كانت تبحث عن شاب. عندما وجدوها وحدها، اغتصبوها وغادروا. قامت بالانتحار.^{٣٠}

كما ظهرت إفادات عن حالات لنساء مغتصابات تعرضت فيما بعد للرفض من قبل أزواجهن و/أو أسرهن. هناك سيدة ذهبت إلى بيتها فور خروجها من الاحتجاز، لتجد زوجها وأسرتها وقد جمعوا متعلقاتها. طردها ومعها ابنها، فيما بعد قام زوجها بتطليقها.^{٣١} وردت هذه الحالة في شهادة غير مباشرة لضحية اغتصاب هجرها زوجها بعد أن اغتصبت.^{٣٢}

• عدم إتاحة خدمات الدعم المناسبة وعدم المعرفة بها

تعني حالة الوصم المحيطة بهذه الجرائم أنه لا يتاح للضحايا القدرة على استعمال خدمات الدعم المناسبة.

قال طبيب لوفد الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان إن قريبة له في حمص تعرضت للاغتصاب وأصبحت حبلى. عندما ذهبت إلى دمشق، رفضت الفنادق استقبالها لأنهم عرفوا أنها تعرضت للاغتصاب. لم تتمكن من العثور على عيادة لتقوم بالإجهاض.^{٣٣}

قال أطباء من جمعية مستقبل سوريا المشرق للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان إن هناك بيتان آمنان يُزعم أن فيهما ٢١ سيدة من الناجيات من الاغتصاب، تتراوح أعمارهن بين ١٤ و٢٥ عاماً في عمان:

«هناك أسرتان توفران الطعام والاحتياجات الأساسية تشرف على البيتين، لكن المشرفون يعترضون تزويج السيدات. عندما تمكّنا من بلوغ السيدات المغتصابات من خلال وسيط، سألناهم ما المطلوب. قلن إنهن يرغبن لو تنشق الأرض وتبتلعهن. تزوجت أربع منهن منذ تلك المقابلة».^{٣٤}

• التزويج القسري

قالت لاجئات سوريات للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان إن أحياناً ما تجبر العائلات السيدات المغتصابات على الزواج، بما في ذلك إلى أقارب، من أجل «إنهاء الموضوع». طبقاً لأعضاء برابطة المرأة السورية: «عندما نحاول كجمعية للمرأة أن نساعد الفتاة، التي كانت وبكل وضوح مصابة بصدمة ضخمة مما عانت منه، طردنا أبواها، وتم تزويجها في اليوم التالي».^{٣٥}

ج – اختطاف النساء في سوريا: «أداة للإرهاب»

إن التهديد بالاختطاف تيمة متكررة ظهرت أثناء المقابلات مع اللاجئات السوريات. وصفت سيدة قابلتها الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان هذا الأمر بأنه «أداة للإرهاب» تستخدمها قوات النظام والمعارضة المسلحة في النزاع الجاري بسوريا.^{٣٦}

^[1] ٢٥. مقابلة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان مع أعضاء من جمعية مستقبل سوريا المشرق، عمان، ١٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢.

^[2] ٢٦. انظر التقرير الأول للجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في سوريا، ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

^[3] http://www.ohchr.org/Documents/Countries/SY/A.HRC.S-17.2.Add.1_en.pdf

^[4] ٢٧. مقابلة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان مع مسؤولة اللجنة الحقوقية برابطة المرأة السورية، عمان، ١٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢.

^[5] ٢٨. مقابلة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان مع ناشط سوري، يناير/كانون الثاني ٢٠١٢، في «النساء والربيع العربي: أي ربيع للنساء؟» الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مارس/آذار ٢٠١٢: http://arabwomenspring.fidh.net

^[6] ٢٩. مقابلة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان مع لجنة سورية، الرصيفة/الزرقاء، ١٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢.

^[7] ٣٠. مقابلة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان مع لاجئة فلسطينية غادرت سوريا. سايبير سيتي، ١٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢.

هناك كثيرات أُجريت معهن مقابلات قلن إنهن يعرفن بسيدات في أحيائهن السكنية تعرضن للاختطاف على يد القوات الحكومية والشبيحة، وكن في العادة يعبرن من نقاط التفتيش وقت أن تم إيقافهن. هناك عدة سيدات أيضاً أُفدن بسماعهن عن حالات لاختطاف سيدات في تقارير إخبارية.

يفاقم من الخوف من الاختطاف تقارير الانتهاكات، بما في ذلك جرائم العنف الجنسي، التي ترتكب أثناء الاختطاف والاحتجاز. وصفت شهادات عدة لاجئات سوريات ارتكاب أعمال عنف جنسي وجرائم بعد عمليات الاختطاف.

أفادت عدة سيدات أُجريت معهن مقابلات بحالات قام فيها ضباط بالجيش السوري بدفع نقود لسيدات أو إكراههن على الإشارة إلى سيدات يمكن اختطافهن. هناك سيدة قالت للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان إن الجيش السوري يدفع خمسة آلاف ليرة لسيدة على كل سيدة تجلبها إليهم. قالت إن بعض السيدات يرتدين النقاب ويترقن على الأبواب، بدعوى طلب دواء لطفلها، وذلك من أجل معاينة واختيار النساء بغرض الاختطاف.^{٣٧}

ومن بين أغراض اختطاف السيدات المذكورة جمع معلومات عن الطرف الآخر وأحياناً للتفاوض على إخلاء سبيل سجين. قيل للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان إن سيدات قد اختطفن من أجل إكراههن على توفير أسماء عناصر موالية للنظام أو موالية للجيش السوري الحر مقابل الإفراج عنهن، أو الإفراج عن أقارب لهن من الرجال.^{٣٨}

هناك لاجئ سوري ومقاتل سابق في الجيش السوري الحر يزعم أنه يعرف بحالات لإكراه القوات الحكومية السورية سيدات أو دفعها نقود لهن لإغواء عناصر من الجيش السوري الحر من أجل تحديد أماكنهم.^{٣٩}

هناك شهادة مماثلة تدّعي الشيء نفسه على الجيش السوري الحر. قال رجل أُجريت معه مقابلة إن «الجيش السوري الحر يختطف قريب من أسرة السيدة لإقناعها بأن تفعل ما يُطلب منها مقابل الإفراج عن قريبها».

تم إخبار الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بأنه من الشائع للنساء اللائي ينتمي أبنائهن أو أزواجهن إلى الجيش السوري الحر أن يتعرضن للاحتجاز أو الاختطاف على يد القوات الحكومية لانتزاع معلومات منهن عن أقاربهن.^{٤٠} قالت سيدة «اعتقلت جارتني ليومين لأن ابنيها كانا يقاتلان في صفوف الجيش السوري الحر. انتقاماً مما حدث، تلقت قوات النظام اتصالاً يهدد بأنه إذا حدث شيء لها فإن نقاط التفتيش [الحكومية] سوف تُفجر بجنودها. تم الإفراج عنها بعد هذا التهديد».^{٤١}

٣٧. مقابلة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، عمان، ٢١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢.

٣٨. المرجع السابق.

٣٩. مقابلة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان مع لاجئ سوري، عمان، ١٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢.

٤٠. مقابلة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان مع أعضاء برابطة المرأة السورية، عمان، ١٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، ومع لاجئة سورية، رابطة المرأة السورية، ٢٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢.

٤١. مقابلة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان مع لاجئة سورية، رابطة المرأة السورية، ٢٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢.

وبالمثل، قيل للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان إن النساء أحياناً ما اختطفن للمساومة على إفراج الطرف الآخر عن عنصر محتجز. سمعت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان شهادة عن سيدة اختطفت من الشارع على يد قوات النظام، للمساومة على الإفراج عن ضابط اختطفه الجيش السوري الحر.^{٤٢} قالت سيدة «في البناية التي أعيش بها كانت توجد عائلتان من العلويين. ذات مرة اختطف الجيش السوري الحر جاري الشيعي وابنته. احتفظ بهما الجيش السوري الحر يومين ثم بادلهما برهينة سنوية لدى قوات النظام. لم يقولا إنهما تعرضا لأي ضرر أثناء اختطافهما».^{٤٣}

٤٢. المرجع السابق.

٤٣. من ملحوظات دوت في اجتماع الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان مع لاجئات سوريات، عمان، ١٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢.

التوصيات

تدعو الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان:

جميع أطراف النزاع في سوريا إلى:

- الوقف الفوري لكل أشكال العنف بما في ذلك العنف الجنسي.
- الإفراج عن جميع المحتجزين تعسفاً بما في ذلك السيدات والأطفال دونما أي تأخير.
- إصدار أوامر واضحة ضد ارتكاب أعمال العنف الجنسي وأن تمر هذه الأوامر عبر سلاسل القيادة.
- السماح بإتاحة اللازم من العلاج الطبي والنفسي للضحايا داخل سوريا.
- الاحترام الكامل للقانون الدولي المنطبق فيما يخص حقوق وحماية السيدات والفتيات، لا سيما المدنيات، بما يتفق مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ وما تلتته من قرارات.
- اتخاذ تدابير خاصة لحماية السيدات والفتيات من العنف الجندري، لا سيما الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي.

السلطات الأردنية:

- يجب ضمان أن السيدات والفتيات السوريات – داخل وخارج مخيمات اللاجئين – لديهن المعلومات والقدرة على استعمال الخدمات الطبية والنفسانية-الاجتماعية والقانونية المتخصصة ومعلومات كافية عنها، بما يضمن سلامة وسرية واحترام ضحايا العنف الجندري وعدم التمييز ضدهن.
- أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للسيدات والفتيات المتعلقة بالحصول على الخدمات الطبية والنفسانية – الاجتماعية وخدمات المشاورة، داخل وخارج مخيمات اللاجئين.
- أن تأخذ في الاعتبار المعوقات الصعبة التي تحول دون الكشف عن العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد المرأة بالنسبة للسيدات والفتيات السوريات والحاجة إلى وضع خدمات حماية مصممة خصيصاً تراعي هذه المعوقات.

هيئات الأمم المتحدة ومقدمو الخدمات في الأردن:

- يجب اتخاذ إجراءات استباقية لبلوغ الناجيات من العنف الجنسي ولضمان الحصول على ما يلزم من الخدمات الصحية والخدمات الأخرى.
- يجب استخدام نظام إدارة معلومات العنف الجندري في الأردن مع اللاجئات السوريات، وضمان سلامة عملية جمع البيانات ومراعاة المبادئ الأخلاقية فيها، وكذا بالنسبة لأنشطة المراقبة وتغطية الحالات بالتقارير.

أصحاب الاختصاص المعنيون بالأمم المتحدة:

- يجب الاستمرار في الجهود المبذولة من أجل توثيق العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد المرأة في سوريا.
- يجب الإسهام في تنفيذ مختلف قرارات مجلس الأمن خاصاً

S/RES 1325 (2000), S/RES/1820 (2008), S/RES/1888 (2009),
S/RES/1889 (2009), and S/RES/1960 (2010),

بشأن العنف الجنسي والنزاع في سوريا.

- يجب ضمان أن تُضم قضية العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد المرأة في سوريا وبشكل منهجي إلى كافة أنشطة التوثيق ورفع التقارير إلى مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى.

اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في سوريا:

- يجب الاستمرار في توثيق وتغطية جرائم العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد المرأة في سوريا، وذلك من واقع الحرص على الإسهام في فتح تحقيقات وملاحظات قضائية ضد الجناة في المستقبل.

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:

- يجب إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية وتشجيع جهود مكافحة إفلات المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب من العقاب، بما في ذلك الجرائم المتصلة بالعنف الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد النساء والفتيات في سوريا.

الدول الداعمة للنظام السوري، لا سيما روسيا والصين، عليها دعوة النظام السوري إلى:

- الوقف الفوري لسياسته القمعية، والهجمات العشوائية والموسعة وانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة ضد المدنيين، التي قد ترقى لكونها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.
- التعاون مع وإتاحة دخول اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في سوريا بلا إعاقة، حتى تحقق في جميع الجرائم المزعومة بموجب القانون الدولي، وانتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك جرائم العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد المرأة.
- السماح لمراقبي حقوق الإنسان المستقلين وهيئات الغوث الإنساني بالدخول فوراً ودون إعاقة إلى سوريا.

جميع الدول لا سيما المساندة لأطراف في النزاع:

- يجب دعوة جميع الأطراف في النزاع إلى احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وأن تكف فوراً عن جميع الانتهاكات، ومنها العنف الجندري وجميع أشكال العنف ضد المرأة.
- يجب التحقيق والملاحقة القضائية، وكلما أمكن الاستعانة بمبدأ الاختصاص القضائي الخارجي، بحق المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بما في ذلك العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد النساء والفتيات في سوريا.
- دعم مبادرات مكافحة الإفلات من العقاب على هذه الجرائم، بما في ذلك مبادرة الوقاية من العنف الجنسي التي تقدمت بها المملكة المتحدة، التي تنص على نشر الخبراء في المنطقة لتوفير التدريب على كيفية الرد على بلاغات العنف الجنسي والتعامل معها، وتحسين إمكانات التحقيق والملاحقة القضائية في المستقبل.

الملحق :

- مستقبل سوريا المشرق
- معهد SIGI
- JHAS
- مؤسسة نور الحسين

قائمة بالمنظمات التي قابلتها البعثة في الأردن
في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢

في مخيمات اللاجئين في الأردن
مخيم الزعتري:

- الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية - JHAS
- أطباء نساء وولادة بلا حدود - Gynécologie sans frontières
- صندوق الأمم المتحدة للسكان
- مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة
- مؤسسة الحسين
- أنقذوا الأطفال

مخيم الملك عبدالله:

- JHAS
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

سايبير سيتي:

- الشرطة الأردنية
- مؤسسة نور الحسين

هيئات الأمم المتحدة

- صندوق الأمم المتحدة للسكان
- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين
- UN Women
- فريق الأمم المتحدة العامل المشترك بين الوكالات المعني بالعنف الجنساني

المنظمات غير الحكومية الدولية

- أطباء بلا حدود MSF
- أطباء العالم MDM
- لجنة الإنقاذ الدولية IRC
- مركز ضحايا العنف CVT
- تنمية الغوث الدولي IRD

المنظمات غير الحكومية الأردنية والسورية والمنظمات المجتمعية

- منظمة المرأة العربية
- رابطة المرأة السورية

تمثل
الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان
١٦٤ منظمة لحقوق الإنسان
في ٥ قارات

أبقوا أعينكم مفتوحة

ترسيخ الحقائق

بعثات تقصي ومراقبة قضائية

من خلال أنشطة تتضمن بعث مراقبي محاكمات وتنظيم بعثات تقصي حقائق دولية، قد أسست الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان إجراءات دقيقة وموضوعية لترسيخ الحقائق والمسؤولية، الخبراء المبعوثين إلى الميدان يتطوعوا بوقتهم لدعم أنشطة الفدرالية

دعم المجتمع المدني

تنظم الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان أنشطة متعددة بالمشاركة مع منظماتها العضوة في البلدان التي يتواجدون فيها والهدف الأساسي هو تعزيز دور وكفاءة نشطاء حقوق الإنسان ودفن التغيير على المستوى المحلي

تحريك المجتمع الدولي

تدعم الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان منظماتها العضو وشركائها المحليون في جهودهم تجاه المنظمات الدولية، تقوم الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بتنبيه الآليات الدولية عن إنتهاكات حقوق الإنسان وتحيل القضايا الفردية اليهم، كما أن الفدرالية تأخذ دور في تطوير الآليات القانونية الدولية

إبلاغ وإقرار

تقوم الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بالإبلاغ وتحريك الرأي العام وذلك من خلال بيانات صحفية ومؤتمرات صحفية وخطابات مفتوحة إلى السلطات وتقارير عن بعثات بالإضافة إلى النداءات العاجلة والإلتماسات والحملات وموقع الأنترنت : فتستعين الفدرالية بجميع وسائل الإتصال لرفع الوعي فيما يتعلق بإنتهاكات حقوق الإنسان

إدارة النشر: سهر بالحسن
رئيس التحرير: أنطوان برنارد
التحرير: جين سولزر
التنسيق: دلفين كارلنس وماري كامبرلين وكاترين بوث
التنسيق الإلكتروني: وسام الدين أسامة
التصوير: أ.ف.ب. \ سام تارلينج

الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

١٧ باساج ديلا مان دور - ٧٥٠١١ باريس - فرنسا
الهاتف: +٣٣١٤٣٥٥٤٥١٨ الفاكس: +٣٣١٤٣٥٥١٨٨٠
الموقع الإلكتروني: <http://www.fidh.org>



هذا التقرير تم نشره بالدعم من الوزارة الخارجية النرويجية ونقابة محامين باريس ونقابة باريس للنضامن و«سيري أرت» (<http://www.syriart.org>)

محتويات هذا التقرير تقع بالكامل تحت مسؤولية الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

تمثل
الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان
١٦٤ منظمة لحقوق الإنسان
في ٥ قارات



المادة ٤: لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما. المادة ٥: لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة. المادة ٦: لكل إنسان أينما وجد الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية. المادة ٧: كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا. المادة ٨: لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه عن أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون. المادة ٩:

• تتحرك الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان من أجل حماية ضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان ومنع تلك الإنتهاكات وملاحقة مرتكبيها

• حماية شاملة

تعمل الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان لإحترام جميع الحقوق المنصوص عليها في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان : الحقوق المدنية والسياسية بالإضافة إلى الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية

• حركة عالمية

تأسست الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في سنة ١٩٢٢ وتجمع اليوم ١٥٥ منظمة عضوة في أكثر من ١٠٠ دولة حول العالم, تقوم الفدرالية بتنسيق ودعم أنشطتهم وتوصل صوتهم إلى المستوى الدولي

• منظمة مستقلة

مثل جميع منظماتها العضوة لا تنتمي الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان إلى أي حزب سياسي أو ديانة معينة. وهي مستقلة عن كل الحكومات

عن الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

fidh

الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

للحصول على معلومات عن المنظمات ١٥٥ الأعضاء يمكن مراجعة الموقع الإلكتروني : <http://www.fidh.org>